تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي

أ. عباس بلفاطمي*

أ.جمال بلخباط**

جامعة باتنة-الجزائر

Résumé :

L'objectif de ce papier est d'étudier et d' analyser les actuels et futures défis de l'intégration économique de l'assemblé de coopération des pays de golfe , soit sur le plan interne (une économie basée sur le pétrole) .ou externe tel que les exigences de l'OMC et l'augmentation du phénomène des intégrations économiques régionales et la situation non stable au Proche-Orient

Et pour assurer la bonne continuité de cette intégration ,il faut que les pays de golfe connaissent les défis qu'ils affrontent , et les adaptés selon leur intérêts pour faire face aux évolutions internationales actuels

المقدمة:

لقد أبرزت التطورات الاقتصادية التي تزامنت مع مطلع النصف الثاني من القرن العشرين أن ميزة الاقتصاد العالمي الحالي هي تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ولا مكان فيه للجهود والمحاولات الفردية ولا لسياسات التقوقع والانعزالية والانطواء على الذات.

ومنذ أن بدأ مجلس التعاون الخليجي مسيرته قبل أكثر من عقدين ونصف العقد من الزمن كمنظمة إقليمية تتميز بالخصوصية الذاتية ،وهو يواجه العديد من التحديات وقد سعى ا لمس لمواجهتها وتذليلها وفق معطيات البيئة الإقليمية والدولية من جهة وحجم الموروث الحضاري و الإمكاني من جهة أخرى.

---

* كاتب ديبلوماسي ، وزارة الخارجية الجزائرية. مايل: Belfab2002@yahoo.fr

** أستاذ مساعد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة باتنة. مايل: Belkhebat05@yahoo.fr

ونظرا لأننا نعيش قرنا جديدا يحمل في طياته الكثير من التطورات والمتغيرات الإقليمية والدولية على مختلف الأصعدة والتي يرتبط نجاح التجربة التكاملية الخليجية بمدى التكيف معها بإيجابية وفعالية، أصبح من واجبنا كأكاديميين من جهة وأبناء لهذه الأمة العربية المسلمة دراسة وتحليل وتمحيص للتحديات الحالية والمحتملة للتكامل الاقتصادي لمس التعاون ومدى قدرته على مواجهتها.

تتمثل الفرضية الأساسية لهذه الدراسة فيما يلي: إن التحديات الآنية والمستقبلية للتكامل الاقتصادي الخليجي تحمل في طيا ا العديد من الآثار السلبية على مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية وعلى اقتصاديات دول ا لمس كدول منفردة.

عناصر البحث : عند النظر في القضايا المطروحة في هذه الدراسة يتبين للقارئ والباحث أنا تحتاج إلى الكثير من التعمق والاسترسال، إلا أننا حاولنا التقيد بالإشكالية المحددة سلفا، والتحكم المنهجي في الموضوع دون الإخلال بإطاره العام، وذلك بالإسهاب في مسائل، والاختصار في مسائل أخرى. وقد قسم هذا البحث إلى أربعة محاور ومقدمة وخاتمة.

ففي **المقدمة:** تناول الباحثان الإطار المنهجي للدراسة من حيث تحديد الإشكالية، ووضع الفرضية، وطبيعة الأدوات المستعملة... .

في **المحور الأول** : حاولنا التعرف عن نشأة و أهداف مجلس التعاون الخليجي.أما في **المحور الثاني** فتطرقنا إلى علاقة مجلس التعاون الخليجي بمراحل التكامل الاقتصادي.وفي **المحور الثالث** قمنا بالكشف عن التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي الخليجي.أما في **المحور الأخير** فتم اقتراح بعض الإجراءات لتذليل تلك التحديات.

وأخيرا قمنا في **الخاتمة** بمحاولة عرض النتائج المتوصل إليها، وتقديم بعض الاقتراحات والتوصيات.

أولا : نشأة ا لمس أهدافه والعضوية فيه.

1 - المنطلقات: في 25 ماي 1981 توصل قادة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر والكويت في اجتماع عقد في أبو ظبي إلى صيغة تعاونية تضم الدول الست، دف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين، وصولا إلى وحد ا استنادا إلى عمق الروابط الدينية والثقافية والتمازج الأسري بين مواطنيها وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد عزز ا الرقعة الجغرافية والحدود المشتركة.

بالإضافة إلى هذه الاعتبارات التاريخية والجغرافية فإن تأسيس ا لس جاء كرد فعل للوضع الإقليمي الدولي السائد آنذاك ممثلا في تكالب الأنظمة الاستعمارية على المنطقة وعلى منابع النفط خصوصا بالإضافة إلى الخطر العراقي والإيراني ومطالبهما الحدودية وأطماعهما الإقليمية، خاصة بعد الثورة الإيرانية سنة 1979 واندلاع الحرب العراقية الإيرانية والغزو السوفياتي لأفغانستان ...

إذن فا لس في حقيقة الأمر هو استجابة لتطلعات أبناء المنطقة لنوع من الوحدة العربية بعد أن تعذر تحقيقها على المستوى العربي.

2 -**أهداف ا لس**: من بين الأهداف الأساسية التي يسعى ا لس الى تحقيقها مايلي:

- تحقيق التنسيق و التكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحد ا.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والمواصلات والشؤون الثقافية والاجتماعية والصحية والإعلامية والتشريعية والإدارية.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعليم والزراعة وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة .

ثانيا :مجلس التعاون الخليجي ومراحل التكامل الاقتصادي

يعتبر التعاون في ا ال الاقتصادي أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها العمل المشترك في مجلس التعاون، و بشكل عام فإن الهدف المتوخى هو الانتقال بدول ا لس من التعاون والتنسيق إلى مراحل متقدمة من الترابط والتكامل والاندماج الاقتصادي، وتحقيقا لذلك وضعت دول ا لس إطارا شاملا للعمل الاقتصادي المشترك يتمثل في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وقد تمكنت دول ا لس مبكرا وتحديدا في عام 1983 من إقامة منطقة للتجارة الحرة بينها، حيث تم إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني(1) وهي المرحلة الأولى في عملية التكامل الاقتصادي.

وقد أقرت دول ا لس الإعلان عن الاتحاد الجمركي في الفاتح من جانفي وهذا دف توحيد التعريفة الجمركية لدول ا لس إزاء العالم الخارجي.

ويرى الملاحظون بشأن قرار توحيد التعريفة الجمركية أن موافقة القادة على الرسوم بالنسب المقدرة يعتبر في حد ذاته الإنجاز الأهم لتحقيق الوحدة الجمركية تجاه العالم الخارجي الأمر الذي سيترتب عليه تعزيز القدرة التفاوضية لدول ا لس في مفاوضا ا مع التكتلات الاقتصادية، وفي هذا الشأن تبرز المفاوضات الخليجية الأوربية نحو إقامة منطقة للتجارة الحرة

وما سيتيحه هذا القرار من تعزيز قدرة البلدان الخليجية على الوصول إلى أنسب الصيغ نحو إقامة تلك المنطقة مع الاتحاد الأوربي. بالإضافة إلى ذلك يرى المراقبون أن إقرار الاتحاد الجمركي يعزز من موقف السعودية للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، حيث تقف عقبة الرسوم الجمركية المرتفعة فيها كمعوق رئيسي في سبيل انضمامها.

كما يرى الكثير أن هذا القرار سوف يدفع بحجم التجارة البينية فيما بين دول المجلس إلى الأفضل حيث تصل النسبة الحالية إلى 8% من إجمالي التجارة الخارجية لتلك البلدان، في حين تصل تلك النسبة نحو 60% بالنسبة لدول الاتحاد الأوربي[2]، ولعل هذا الواقع نابع من إزالة العقبات التي تولدها الرسوم الجمركية على التجارة بين هذه الدول .

في الأخير تجدر الإشارة إلى أن دول المجلس قد قطعت شوطا مهما في طريق تنفيذ المرحلة الثالثة من التكامل وهي السوق الخليجية المشتركة والتي تتطلب بالإضافة إلى حرية انتقال السلع، إزالة القيود على انتقال عوامل الإنتاج (الأفراد ورؤوس الأموال)، والتي تعتبر من الإنجازات الهامة التي حددتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، بالإضافة إلى ذلك فإن دول المجلس قطعت شوطا كبيرا في سبيل توحيد السياسات الاقتصادية والمالية كالسياسة الزراعية المشتركة والاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية واستراتيجية التنمية الشاملة 2000 – 2025.

ثالثا: سرعة التكامل الاقتصادي

من الطرق الأساسية المستعملة لوصف حالة التكامل الاقتصادي لدول معينة هي سرعة التكامل والتي تقيس الفرق بين نمو التجارة الفعلية والنمو في الناتج المحلي الإجمالي. ويشير المؤشر الإيجابي إلى تسارع التكامل الاقتصادي أما المؤشر السلبي فيشير إلى دول تشهد تراجعا في التكامل التجاري.

واستنادا إلى الجدول رقم (01) نجد أن كل المناطق ما عدا منطقة المينا MENA أظهرت تسارعا إيجابيا في تكاملها التجاري في تسعينات ق20، وإن كانت دول مجلس التعاون الخليجي هي الأفضل أداء من بقية دول المينا وذلك بمحافظتها على مستوى مرتفع من الانفتاح .

رابعا: التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي الخليجي.

1- التحديات الداخلية: أهمها ما يلي :

أ- الاعتماد المفرط على قطاع النفط: ليس هناك خلاف على أن النمو الذي تحقق في اقتصاديات أقطار ا لمس وبرامج الرفاهية الاجتماعية التي تم تبنيها، بالإضافة إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية و الإدارية، ارتبط كل ذلك وبشكل مباشر بالإيرادات الناجمة عن إنتاج وتصدير النفط. وعندما ترتبط معظم النشاطات ذا الدخل، فإن أي تقليص للنشاط النفطي لا بد أن ينعكس بشكل مباشر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وإمكانات النمو وفرص التقدم في البلدان الأعضاء.

وتشير الأرقام إلى كثافة اعتماد أقطار ا لمس على قطاع النفط:

-قدرت نسبة صادرات النفط بـ 85 % لعام 1998 [3]. وذلك يشكل قلقا لدول ا لمس عند انخفاض أسعار النفط العالمية.

-من خلال الجدول رقم(02)، تتضح المساهمة المعتبرة لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي.

-تعتمد دول ا لمس على مصدر أساسي شبه وحيد للدخل يسيطر بشكل رئيسي على إجمالي الإيرادات العامة والجدول رقم(03) يبين ذلك.

وفي خضم اعتماد دول ا لمس على سلعة واحدة وهي النفط، فإنا ستواجه مخاطر كبيرة منها:

- تطوير مصادر الطاقة البديلة أو إمكانية نضوبه في المستقبل، فحصة النفط في ميزان الطاقة العالمي انخفضت من 48% في سبعينيات ق20 إلى 40% تقريبا في الوقت الحاضر[4]، حيث يتوقع أن تستمر هذه النسبة في التراجع مستقبلا.

- يشير صندوق النقد الدولي إلى عدم اعتبار النفط الخام والنفط المكرر في إطار اتفاقية الغات [5]، مع أنه يعترف بأن أحد أوجه القصور الهامة في الاتفاقية هو عدم شموليتها لهذه المواد، و ذا الإجراء فقد تم احتواء أي منافع مالية كبيرة ربما تجنيها الأقطار الخليجية النفطية منه تحت مظلة التجارة الحرة.

ويمكن أن نشير أن الدول الصناعية المستهلكة للنفط تفرض ضرائب على الصادرات النفطية الخليجية مثل ضريبة الكربون لدافعين اثنين : دافع ضمني وهو الحصول على مردود مالي مجز، ودافع ظاهري وهو حماية البيئة من التلوث.

والخلاصة أن دول ا لمس التي تعتمد على النفط كمورد رئيسي أو مورد يكاد يكون وحيدا لن تستفيد في هذا السياق من الترتيب الدولي الجديد تحت مظلة التجارة الحرة.

ومما يعقد من المشكلات التي يواجهها أنه في حال انخفاض أسعار النفط تتناقص القدرة التمويلية لهذه الدول، وهو ما يجعلها تعزف عن التفكير في تمويل المشروعات المشتركة، وقد وعت بعض الكتابات المبكرة لهذه المشكلة، فعلى سبيل المثال يشير الكواري[6] إلى أن دول

المجلس تحتاج إلى برمجة تخفيض الاعتماد على النفط وإخضاع إنتاجه لاعتبارات التنمية الاقتصادية المحلية، بحيث تنخفض نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي والميزانية العامة والميزان التجاري.

ب- تحديات التكامل التجاري: وتكمن في أربع نقاط أساسية وهي [7]:

- تعاني أسواق العمل تصلبا في الأجور وعدم تطابق في المهارات وعوامل مؤسساتية أخرى، وبعض الدول في مجلس التعاون تستبدل العمال الأجانب بمواطنين عبر تحديد حصص نسبية للعمال الأجانب ورفع تكاليف العمالة عليهم. قد لا تعزز هذه السياسات الإنتاجية على المدى الطويل لأن مرونة الأجور والعمال المهرة أمران ضروريان لتأمين نمو القطاعات غير النفطية، والأنظمة الإجبارية ليست بديلا جيدا لمرونة الأجور كما أن التعليم وتحسين التدريب والمهارات أمران في غاية الأهمية.
- قانون الأجور الحكومي والإنفاق على الدفاع والأمن والإعانات والمساعدات الاجتماعية كلها عوامل تستنزف ميزانيات الحكومات، والدور التقليدي للحكومة كرب العمل المسيطر والمحدد لسياسة الأجور في حاجة إلى إعادة نظر وكذلك الإعانات المخصصة للغذاء والصحة والتعليم والصناعات الأساسية، والإعانات الصريحة متدنية بالنسبة للمعايير الدولية (إذ تشكل بين 2 و3 % من الناتج المحلي الإجمالي)، لكن الإعانات الضمنية من خلال أسعار النفط المتدنية والقروض الطويلة المدى تعتبر كبيرة جدا. وستحتاج سياسات الإيرادات الحكومية هي أيضا إلى الاهتمام وخصوصا رسوم الخدمات وإدخال ضرائب استهلاكية ذات قاعدة واسعة.
- السياسات التنموية لتنويع الاقتصاد ستحتاج إلى انتباه مستمر وخصوصا الخصخصة بما أن معظم الصناعات الكبيرة غير النفطية مازالت تحت سيطرة القطاع العام والمعايير التنظيمية الجديدة ضرورية في الأسواق المحلية ولخلق حوافز تنموية في أسواق الأسهم المحلية.
- إن نجاح الاتحاد الجمركي لمجلس التعاون الخليجي سيتطلب إقامة قواعد جمركية وإجراءات موحدة والتوفيق بين الإجراءات التقنية التنظيمية (المعايير والتفتيش والترخيص) وزيادة الشفافية وتخفيض العوائق الإدارية .

ج- التبعية الاقتصادية: من بين التحديات التي تواجه دول المجلس هو انكشاف اقتصادات المجلس على الخارج، فمن خلال الجدول رقم (04) يتضح مدى الاعتماد الكبير على الخارج، فالتجارة الخارجية تلعب دورا أساسيا في اقتصاد أقطار المجلس، فهي بلدان مصدرة كبيرة للنفط، ومستوردة ضخمة للسلع الغذائية و الاستهلاكية والرأسمالية، وهذا يجعل توجه هذه

الأقطار خارجيا باتجاه البلدان الرأسمالية المتقدمة بشكل أساسي. فالسعودية مثلا كانت وما زالت تعتمد على الاقتصاد الرأسمالي العالمي وبالولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص في بيع النفط، وفي الحصول على حاجيا ا من السلع والخدمات، وفي توظيف الفوائض المالية النفطية، وفي إقامة وتشغيل الصناعات الجديدة وتطوير الحياة الاقتصادية داخلها [8].

د -ضعف التدفقات الاستثمارية المباشرة الخارجية لدول ا لس: تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدول ا لس منخفضة مقارنة بالمعدلات العالمية، إذ بلغت خلال الفترة (1988-1993) 0,9 مليار دولار، وهو ما يقل عن 0,5 % من مجموع الاستثمارات الأجنبية على المستوى العالمي، لترتفع خلال عام 1999 إلى 5,4 مليار دولار أي ما يمثل 0,6 % من إجمالي الاستثمارات في العالم[9]. كما أنا منحصرة أساسا في البترول والغاز ومشتقا ما، ويعود ضعف تلك الاستثمارات في دول ا لس إلى الأسباب التالية:

- عدم السماح للاستثمارات الأجنبية في عدد من ا الات مثل تجارة التجزئة والعقار، كما أن هناك حدود لنسبة الملكية الأجنبية في بعض القطاعات.
- التعقيدات الإدارية التي لازالت قائمة رغم بعض الخطوات الشجاعة للحد منها.
- عدم المساواة بين الاستثمارات الأجنبية والوطنية في مجالات الضرائب وأسعار الخدمات.
- صغر حجم السوق الوطنية والقيود التي تحُول دون التصدير لبقية دول ا لس أو لأسواق أخرى وضعف إمكانات النمو الاقتصادي وعدم وضوح الأنظمة والإجراءات القانونية.
-الاعتماد شبه الكلي على المصروفات الحكومية التي تعتمد بدورها على السوق البترولية[10]

2- التحديات الخارجية: تتمثل أساسا في:

أ- مشروع الشرق الأوسط الكبير: لقد أضحت منطقة الشرق الأوسط محل تنافس بين مختلف القوى الاقتصادية الكبرى في العالم من أجل استقطا ا والاستفادة من ثروا ا، لذلك جاء مشروع الشرق الأوسط الكبير من أجل استيعاب المنطقة العربية في إطار إقليمي مع إسرائيل بما يتوافق مع المعطيات الجديدة التي أفرز ا قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام العالمي الجديد بالرغم من افتقار هذا المشروع لمقومات نجاحه كتقارب النظم السياسية والاقتصادية ومستويات النمو.

والمتفحص لهذا المشروع الأمريكي نصا وروحا يجد أنه يؤكد على ثلاثة مبادئ أساسية " الديمقراطية والحكم الصالح اللذان يمثلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية والأفراد الذين يتمتعون بتعليم جيد هم أدوات التنمية والمبادرة في مجال الأعمال هي ماكينة التنمية " [1].

وإن كانت هذه المبادئ مطالب داخلية ملحة لمل الدول العربية ولدول مجلس التعاون الخليجي على وجه التحديد إن أرادت السير في طريق التنمية بخطى ثابتة إلا أنها " كلمة حق أريد بها باطل " لأن تاريخ القوى العظمى يشير إلى أنها دائما تسير في اتجاه بوصلة مصالحها ولا شيء غير ذلك.

فالغاية الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية من وراء هذا المشروع هو تكريس سيطرتها على منابع النفط في منطقة الخليج والحصول عليها بأسعار معقولة خاصة وأن " الدراسات تؤكد على أن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون بحاجة إلى استيراد ثلثي نفطها من المنطقة العربية في عام 2010"[12].

من ناحية أخرى وأمام اشتداد المنافسة بين الأقطاب الأساسية للاقتصاد العالمي من أجل اكتساب أسواق جديدة وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط فضاء مناسبا لتصريف منتجاتها المختلفة (زراعية، صناعية، تكنولوجية) وبالتالي التقليل من الركود المزمن الذي لازم اقتصادها.

وبالتالي فعلى دول مجلس التعاون الخليجي أن تدرك أن تبني هذا المشروع الجديد لا يجب أن يكون على حساب تقوية تكتلها الاقتصادي واستكمال مساره وتأهيل أجهزتها الإنتاجية وزيادة درجة تنافسيتها وتنويع صادراتها لأنه الضامن الوحيد والقوة المحفزة للتعامل مع الصيغة الجديدة للشرق الأوسط من موقع قوة.

ب-قيام المنظمة العالمية للتجارة: تعتبر منظمة التجارة العالمية إطارا قانونيا للنظام التجاري متعدد الأطراف، حيث أمن هذا الإطار الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد للحكومات كيفية صياغة وتنفيذ الأنظمة والضوابط التجارية المحلية، وهي تسعى إلى تنمية العلاقات التجارية بين الدول من خلال المفاوضات الجماعية.

و بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة تكتمل الدعامة الثالثة في العلاقات الاقتصادية العالمية المكلفة بالشؤون التجارية إلى جانب صندوق النقد الدول (IMF) المكلف بشؤون السياسة النقدية الدولية والبنك الدولي (WB) المكلف بشؤون السياسة المالية الدولية.

إن انضمام دول المجلس إلى المنظمة تكتنفه الكثير من التحديات التي تلزمها السعي لمواجهتها بالطرق التي تكفل تقليل الضرر على اقتصادياتها. وتتمثل أهم هذه التحديات فيما يلي:

- ارتفاع فاتورة الواردات من المنتجات الزراعية والمواد الغذائية بسبب إلغاء الدعم الزراعي وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية، خاصة من قبل الدول المتقدمة كالدول الأوربية التي تمارس دعما هائلا لقطاعها الزراعي وباعتبار أن دول المجلس دول مستوردة للغذاء ولديها عجز في الاكتفاء الذاتي ولأغلب المواد الغذائية.

- عدم التكافؤ في المنافسة بين دول المجلس والدول الصناعية في بعض المجالات كالخدمات والصناعات المتقدمة.

- الارتفاع في تكلفة برامج التنمية نتيجة ما سيترتب على تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية من ارتفاع تكلفة استيراد التقنية والإتاوات التي ستترتب عليها لصالح حق الملكية الفكرية عند استخدامها.

- المعاملة الوطنية ومعاملة الدول الأكثر رعاية ستخلق جوا حرّا من المنافسة بين المنتجات المحلية ومثيلاتها المستوردة.

- تضرر قطاع صادرات الملابس الجاهزة نتيجة إلغاء نظام الحصص المطبق من قبل بعض الدول كالولايات المتحدة وكندا، ومن المعروف أن دول المجلس تحصل على حصص معينة لتصدير المنسوجات والملابس الجاهزة وبإلغاء هذه الحصص فإن المصانع العاملة في هذا القطاع في دول المجلس ستتضرر نتيجة عدم مقدرتها على منافسة الدول المنتجة الأخرى لهذه الصناعة [(13)].

- عدم اشتمال مفاوضات الغات على مادة النفط ومشتقاته، إذ لا يخضع لأي تخفيض في التعريفة الجمركية أو إزالة للقيود غير التعريفية في حالة وجود مثل هذه القيود [(14)].

خامسا: الإجراءات المقترحة لمواجهة التحديات الحالية و المحتملة والاستفادة من الفرص المتاحة.

إن مستقبل مجلس التعاون الخليجي مرهون بقدرته على التعامل مع التحديات الخارجية والداخلية، الراهنة والمستقبلية، - والتي تم التطرق إلى بعضها سابقا - بإيجابية وفاعلية ورؤية مشتركة واضحة للمستقبل وهذا لن يتحقق إلا من خلال الآتي:

1-إعادة هيكلة اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي: إن أهم خاصية تميز الاقتصادات الخليجية هو اعتمادها على سلعة وحيدة وهي النفط، الأمر الذي جعل مصير النشاط الإنمائي مرتبطا بتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية.

وما يزيد من تعقد الأمر في الهيكل الاقتصادي لمجلس التعاون هو الانتقال غير المرغوب من واقع اقتصادي أولي متخلف إلى تضخم هش في قطاع الخدمات [15]، وهذا عوض الانتقال وفق المنطق الاقتصادي من النشاط الاستخراجي والزراعي مرورا بالصناعة التحويلية ثم النشاط الخدمي.

ولمعرفة مدى درجة التغيرات الهيكلية لاقتصاديات دول مجلس التعاون خلال السنوات الماضية سوف نستعمل المعادلة التي تحدث عنها الاقتصادي " فلاديمير كوسوف " على هذه الاقتصادات والتي مضمونا :[16]

$$\cos O = \frac{\sum_{i=1}^{n} aiBi}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} ai^2}\ \sqrt{\sum_{i=1}^{n} Bi^2}} = \frac{a_1B_1 + a_2B_2 + \ldots + a_nB_n}{\sqrt{a_1^2 + a_1^2 + \ldots + a_n^2}\ \sqrt{B_1^2 + B_2^2 + \ldots + B_n^2}}$$

حيث أن: ai الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل القيمة المضافة في فترة الأساس.

Bi الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل القيمة المضافة في فترة المقارنة.

وكلما أصبحت قيمة cos≅0 فإن ذلك يعني حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني وعلى العكس فان الابتعاد الواسع عن هذه القيمة يدل على عدم وجود أو ضآلة تلك التغيرات.

وعندما طبقت هذه المعادلة على واقع اقتصادات مجلس التعاون، لوحظ عدم حصول تغيرات هيكلية على المستوى الكلي لهذه الاقتصادات فقد يبلغ cos = 0,9998638 بين العامين 1985 و1998 [17].

لذلك وجب على مجلس التعاون، حتى يتجنب التقلبات الحاصلة في أسعار النفط وانعكاسا ا السلبية على المداخيل والموازنات في المنطقة وتراجع الاهتمام العالمي بموضوع الاستثمار في أقطار ا لمس أن يقوم بإعادة هيكلة اقتصاده وهذا بالقيام بـ :

- إجراء مسح تفصيلي للإمكانيات والموارد والقطاعات الاقتصادية كافة لدول ا لس، حتى يمكن الوقوف من خلال البيانات والمعلومات والإحصاءات والمؤشرات الاقتصادية على التركيب العضوي لكل اقتصاد وتحديد أوجه الشبه والاختلاف في ما بين اقتصادا ا وإجراء دراسات تحليلية مقارنة لها من أجل إرساء قواعد متينة للتعاون والتكامل فيما بينها.

- **توطين موارد ا لس:** والتي يمكن بوضوح تحديدها والتعرف إليها في أعقاب المسح الاقتصادي المقترح، توطينا جغرافيا يحقق الجدوى الاقتصادية، والاستخدام الأمثل لها ويعمل على تلافي الازدواجية [18].

2- تعزيز وتعميق درجة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون: بالرغم من الفرص التي تستفيد منها دول ا لس منفردة من جراء انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية والتي تتمثل في:

- ضمان فتح أسواق خارجية كانت مستعصية على الصادرات الخليجية، خاصة الصناعية منها.وذلك يسمح بتوسع الصادرات ويشجع على إقامة الصناعات الموجهة للتصدير.

- يوفر الانضمام للاستفادة من مكافحة الإغراق في حال وجوده.

- ستكون ظروف المنافسة المترتبة عن الانضمام دافعا كافيا لدول ا لس للسعي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية.

- كما ستؤدي المنافسة في إطار المنظمة إلى تخفيض أسعار الخدمات، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى انتقال التكنولوجيا وازدياد الخبرات لدى الموردين من داخل دول ا لس باعتبار أن العامل البشري هو أساس التنمية داخل دول ا لس [19].

- الاستفادة من الاستثناءات التي تتيحها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية WTO : بالرغم من أن المنظمة قد دعت إلى تحرير التجارة العالمية من كل العوائق والحواجز إلا أنا راعت أن تقوم الدول النامية بوضع الشروط التي تلائم ظروفها الاقتصادية، فتم وضع العديد من الاستثناءات والأحكام الزمنية وغير الزمنية والتي منها ما يتعلق باعتبارات حالات محددة، ومنها فرض القيود الكمية على الواردات التي تلحق الضرر بالصناعات المحلية، والإجراءات الاستثنائية التي تتخذ في حالة معالجة اختلالات موازين المدفوعات، وإجراءات حماية الصناعات الناشئة [20].

كما تسمح اتفاقيات WTO بضرورة الاستفادة من الوضع الخاص في مجال المنتجات الزراعية القابلة للتلف أو الموسمية، وكذلك في مجال إنتاج الخضر وبعض الفواكه [21].

إلا أن تعميق وتعزيز درجة التكامل الاقتصادي الخليجي من خلال الإسراع في تحقيق متطلبات وشروط الاتحاد الجمركي الذي أعلن عنه رسميا في جانفي 2003 سيتيح المزيد من الفرص أمام دول المجلس، نذكر منها:

- خلافا للمبدأ الأساسي للمنظمة الذي يستند إلى عدم التمييز في التعامل التجاري بين الدول الأعضاء، فقد سمحت من خلال نص المادة (24) بإقامة تجمعات إقليمية كالاتحاد الجمركي، مما سيتيح تبادل المزايا والامتيازات للأقطار الخليجية دون غيرها ويمنحها مجالا لحماية مصالحها وفرصا لتوسيع أسواقها وتعزيز قدرتها التفاوضية.

- إن قيام الاتحاد الجمركي سيؤدي إلى تحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس، ومن ثم الحصول على شروط أفضل للتجارة مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى خاصة الاتحاد الأوروبي، الذي كان يرفض إقامة منطقة تجارة حرة مع مجلس التعاون، كون هذا الأخير لم يتوصل إلى جدار جمركي موحد، وبإقامة هذه المنطقة ستتيح انسياب السلع الخليجية البارزة إلى الأسواق الأوربية خاصة الألمنيوم والبيتروكيماويات.

- إن انضواء دول مجلس التعاون تحت راية اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، سيعطي للمفاوضات المقبلة التي تجريها دول المجلس أو الاجتماعات الدورية التي تعقدها اللجان والأجهزة المختصة التابعة للمنظمة العالمية للتجارة، قوة في المطالبة والضغط لتمديد فترات السماح و تطبيق بعض قواعد العمل للمنظمة.

3-الانتقال من الاعتماد شبه الكامل على النفط إلى تشجيع القطاعات غير النفطية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات، ولا أدل على ذلك التجربة الإماراتية لتشجيع القطاعات غير النفطية" بداية بالمواد البيتروكيماوية الشديدة التركيز على الطاقة والسماد والاسمنت والالومنيوم، ومؤخرا نحو السياحة وإعادة التصدير والصناعة، وقد شكلت هذه القطاعات التي نمت بنسبة 09 في المائة في السنة في تسعينات ق20، 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و 43 في المائة من الصادرات في العام 2000، وبلغ النمو في الوظائف في القطاعات غير النفطية معدل 08 في المائة في السنة مع نمو الاستثمار الخاص الثابت بحوالي 11 في المائة في تسعينات ق20 [22].

4- تفعيل دور القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) خاصة في المشاريع الموجهة نحو التصدير وتوفير الإطار الملائم لنشاط هذا القطاع كتقديم التحفيزات الضريبية وسهولة الإجراءات الإدارية وإقامة مناطق التجارة الحرة التي قد تساهم بدور كبير في تشجيع الصادرات خارج المحروقات على غرار " المناطق الحرة الـ 12 في الإمارات العربية التي زادت حصتها في مجمل

الصادرات غير النفطية من حوالي 22 في المائة في عام 1999 إلى 57 في المائة في العام 2000 مع 3000 شركة عاملة و08 مليارات دولار متـداولة بالتجـارة و104 مليـار دولار من الصـادرات الصافية[23].

5- الاعتماد بشكل متزايد على الخدمات والتي أظهرت الحسابات أن المنافع التي تجنيها البلدان النامية من تحرير الخدمات أعلى تقريبا بست مرات من تحرير تجارة السلع[24] كتوفير مناصب عمل وتحسين معدلات النمو وزيادة الناتج المحلي.

6- تشجيع قطاع الزراعة وزيادة مساهمته في **الناتج المحلي الإجمالي** والتقليل من الفاتورة الغذائية فباستثناء " السعودية التي تساهم فيها الزراعة بـ 07 في المائة من الناتج المحلي فان هذه النسبة لا تتجاوز 01 في المائة في بقية دول مجلس التعاون الخليجي [25] ولن يتأتى هذا التشجيع إلا بتدعيم الاستثمار في هذا القطاع وإقامة البنية التحتية المناسبة وتشجيع الأبحاث الزراعية وضمان تجسيدها في الميدان بالإضافة إلى تسهيل تسويق المنتجات الزراعية وتحويلها.

الخلاصة:

لقد تبين من خلال الدراسة أن مسيرة التكامل الاقتصادي لس التعاون تكتنفها الكثير من التحديات الداخلية، والتي تتمثل أساسا في:

- الاعتماد المفرط على قطاع النفط.
- التبعية الاقتصادية.
- ضعف التدفقات الاستثمارية الخارجية.
- تحديات تتعلق بالتكامل التجاري.

كما يواجه الاقتصاد الخليجي منذ مطلع تسعينيات ق20 ضغوطا وتحديات خارجية شديدة ذات أبعاد وتأثيرات مباشرة في مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي الخليجي أهمها قيام منظمة التجارة العالمية في جانفي 1995 التي جاءت كبديل للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة و أخيرا تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية البديلة التي تروجها السياسة الأمريكية كمشروع الشرق الأوسط.

وفي سبيل ضمان مستقبل زاهر للتكامل الاقتصادي الخليجي، ينبغي على دول ا لس - حسب رأي الباحثين- إدراك التحديات السابقة الذكر وتكييفها وفقا لمصالحها وأولويا ا وهذا من خلال الاعتماد على الأسس والمرتكزات المقترحة والتي نذكر منها:

- إعادة هيكلة الاقتصاديات الخليجية وضرورة تنويع مصادر الدخل .
- تعزيز وتعميق درجات التكامل الاقتصادي الخليجي.
- إ عطاء دور ريادي للقطاع الخاص.

الجدول رقم (01)

سرعة التكامل الاقتصادي : المناطق المختلفة.

المنطقة	1989-1985	1994-1990	1999-1995
شرق آسيا والباسيفيك	0.1-	4.7	2.6
أوربا وآسيا الوسطى	-	-	4.8
أمريكا اللاتينية والكارايبي	2.7	6.5	5.9
جنوب آسيا	- 0.1	3.4	0.9
الدول الإفريقية جنوبي الصحراء الكبرى	- 0.8	1.4	2.3
المينا *	- 4.2	- 0.2	- 0.8
الدول الغنية باليد العاملة والفقيرة بالموارد	- 1.1	0.1	0.0
الدول الغنية باليد العاملة وبالموارد	- 3.3	- 1.8	- 5.6
الدول المستوردة العاملة والغنية بالموارد	- 3.9	0.6	1.7

- معلومات غير متوفرة

* الجزائر والبحرين وإيران والأردن والمغرب سلطنة عمان واليمن والسعودية وسوريا وتونس والإمارات

ملاحظة : تم القياس عبر نسبة التجارة الفعلية (السلع والخدمات غير المتعلقة بعناصر الإنتاج) على الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر : **التجارة والاستثمار والتنمية** في **الشرق الأوسط** و**شمال إفريقيا**، تقرير البنك الدولي ، الطبعة العربية (بيروت: دار الساقي، 2004)، ص127.

الجدول رقم (02).

تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول ا لمس بالأسعار الجارية خلال عشرية. التسعينيات

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1991	1995	1996	1997	1998	1999
قطاع النفط	66,23	77,21	94,569	93,57	62,98	82,4
النسبة	%35,7	%34,3	%37,8	%36	%27,2	%32,3
القطاعات غير النفطية	92,38	147,74	155,41	165,98	168,36	184,1
الناتج المحلي الإجمالي	185,6	224,95	249,97	259,53	231,34	266,5

المصادر: (1) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، **التقرير السنوي**، 1999.

(2) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، **ملف الخليج الإحصائي**، 2000.

الجدول رقم (03).

مساهمة إيرادات النفط من الإيرادات العامة في دول المجلس لعام 1998.

الوحدة: مليون دولار

القطر / البيان	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قـطر	الكويت
إجمـالي الإيرادات	12557	1473,4	37760	4801,8	4175,3	14250,59
النفط	6882	689,89	21333,3	3390,1	/	8973,54
النسبة	%54,8	%46,82	%56,49	%70,6	/	%62,96

المصدر: **النشرة الإحصائية**، العدد 11 (2001)، ص. ص. 206-208.

الجدول رقم (04).

انكشاف اقتصاديات دول المجلس على الخارج.

الوحدة : مليار دولار

السنوات	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
الواردات من السلع والخدمات	68,60	71,02	78,02	78,48	95,50
الصادرات من السلع والخدمات	90,72	107,94	106,74	76,18	114,1
الناتج النحلي الإجمالي	224,95	249,97	259,53	231,34	266,5
الانكشاف على الخارج *	%70,8	%71,6	%71,1	%66,9	%78,6

المصدر: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، **ملف الخليج الإحصائي**، 2000.

*درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج =(إجمالي التجارة الخارجية \ الناتج المحلي الإجمالي) x. 100

الهوامش :

1 د.نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامـل(بـيروت: مركـز دراسـات الوحـدة العربية،1996)، ص219.

2 أحمد خليل الصنع،" إنشاء الاتحاد الجمركي" مقال متوفر على الموقع www.islamonline.net

3 غرفة تجارة وصناعة عمان، " الفرص المتاحة لدول المجلس في ظل التغيرات الاقتصادية (العولمة، منظمـة التجـارة العالميـة، التكتلات الاقتصادية) " ورقة قدمت إلى: مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي: فرص القرن الحادي والعشرين، الذي نظمته كلية العلوم الإدارية بجامعة الملك فيصل الإحساء، 13-15 فبراير 2001، ص 484.

4 د. محمد العسومي، " المستقبل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية" ورقة قدمت إلى: ندوة مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي نظمها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، يوم الثلاثاء 24 نوفمبر 1998 (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999)، ص 109 .
5 د. أسامة عبد الرحمن، تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو1997)، ص 96.
6 علي خليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة : الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية، ط2 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص161.
7 التجارة والاستثمار والتنمية في الشرق الأوسط وأفريقيا – تقرير البنك الدولي ، الطبعة العربية(بيروت: دار الساقي، 2004)،ص 237.
8 إبراهيم العيسوي، قياس التبعية في الوطن العربي: مشروع المستقبليات العربية البديلة، آليات التبعية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 93.
9 غرفة تجارة وصناعة عمان، " الفرص المتاحة لدول المجلس في ظل التغيرات الاقتصادية (العولمة، منظمة التجارة العالمية، التكتلات الاقتصادية) "، ص487.
13 غرفة تجارة وصناعة عمان، " الفرص المتاحة لدول المجلس في ظل التغيرات الاقتصادية (العولمة، منظمة التجارة العالمية، التكتلات الاقتصادية) "، ص.ص. 499-500 .
14 محمد الأمين ولد أحمد جدو، " أثر المتغيرات العالمية الجديدة في دينامية التكامل الاقتصادي في المغرب العربي" المستقبل العربي السنة 23 ،العدد 268 (جوان 2001)ص31 .
15 علي مجيد الحمادي، " قياس التغيرات الهيكلية في بعض الاقتصادات العربية" شؤون عربية، العدد 94 (يونيو 1998)، ص 88.
16 على مجيد الحمادي، "النتائج المرتقبة للعولمة على اتجاهات الاستثمار في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي" ورقة قدمت إلى : مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي: فرص القرن الحادي و العشرين، الذي نظمته كلية العلوم الإدارية بجامعة الملك فيصل، الإحساء، 13-15 فبراير 2001، ص 315.
17 المصدر نفسه، ص 316.
18 عدنان نور الدين بسيسو، " نحو إستراتيجيا اقتصادية موحدة لبلدان مجلس التعاون الخليجي" المستقبل العربي، السنة 19 العدد 224 (أكتوبر 1997)، ص 104.
19 غرفة تجارة وصناعة عمان، " الفرص المتاحة لدول المجلس في ظل التغيرات الاقتصادية (العولمة، منظمة التجارة العالمية، التكتلات الاقتصادية) " ص 499.
20 جاسم محمد الشتي،" منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي"ورقة قدمت إلى: ندوة التكامل الاقتصادي الخليجي في ظل المتغيرات المعاصرة، التي نظمتها الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة الكويت، الكويت، 19 مارس 2001ص 20.
21 د. فخري الدين الفقي، " منظمة التجارة العالمية والأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي: الملامح والتحديات" المال والصناعة، العدد 13 (1995) ،ص 138.
22 تقرير البنك الدولي ، المصدر نفسه، ص58.
23 المصدر نفسه، ص59.
24 المصدر نفسه،ص241.
25 المصدر نفسه، ص282.